المذكورة تسمية المرفوع بها اسما والمنصوب لها خبرا هو الذي
عليه الجمهور وقد لا يعرف المتأخرون غير اسم كان وخبرها
وكذا بقية اخواتها والمبرد يسمي المرفوع فاعلا والمنصوب
مفعولا واختلف الكوفيون في رافع الاسم فقال الفراء
ارتفع بالناسخ كما يقول البصريون لكنه ارتفع به لا لانه فاعل
بل لشبهه في الصورة بالفاعل وقال بقية الكوفيين
لم يرتفع بل بما كان مرتفعا به قبل دخول الناسخ واحتجوا
بان الفعل انما عمل رفعه لما اسند اليه كقام زيد وضرب
عمرو وليس الناسخ مسندا الى هذا المرفوع واجيب بانه وان
لم يكن مسندا اليه لكنه في صورة ما اسند اليه ويدل
على انه الرافع له اتصاله به اذا كان نحو كيف فاتهما والضمير
بالاستقرار انما يتصل بعامله ويلزم على قول الكوفيين
ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود
في الكلام ثم اختلف الاولون فقيل هو مشبه بفاعل
الفعل القاصر لكون هذا الفعل لا يقتضي محلا يقع
عليه وقال البصريون هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي
لكون هذا الفعل لا يقتضي محلا يقع عليه وقال البصريون
هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي لكون هذا الفعل
يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبه ضرب وانبنى على هذا
الخلاف خلاف فيما يشبه الخبر فقال الفراء هو مشبه بالحال
وقال البصريون بالمفعول وهو الصحيح لانه كثيرا ما ياتي
على صورة لا يكون عليها الحال فكان تشبيهه بالمفعول
اولى لاطراده وذلك لانه يرد معرفة وجامدا وقال
بقية الكوفيين هو حال حقيقة لا مشبه بالحال
ورد بما ذكر من اطراده وروده معرفة وجامدا

وبانه

وبانه لا يكون فضلة واعترضوا قول البصريين بانه لو كان
شبيها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
واللازم منتف واجيب بان المفعول قد يكون جملة وذلك
بعد القول وفي التعليق واما الظرف وشبهه فليسا
الخبر انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ويجوز
تعدد خبر باب كان خلافا لابن درستويه وابن ابي الربيع
قيل وهو الظاهر من كلام سيبويه اذ قال انها شبيهة
بضرب ونحوه والجمهور على الجواز لانه في الاصل خبر المبتدا
فاذا جاز تعدده مع ضعف العامل فمع قوته اولى
وتسمى افعال هذا الباب نواقص لعدم اكتفائها
بالمرفوع فلا يتم المرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب
والتام تكتفي بالمرفوع لان حدثها مقصود اسناده الى
النسبة التي بين معموليها بخلاف الافعال التامة
فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وهذا مذهب
الجمهور وهو المذهب المنصور وقيل سميت نواقص
لانها تدل على زمان دون حدث بخلاف الافعال
التامة فانها تدل على زمان وحدث وهذا مذهب
المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان
والشلوبين وهو ظاهر قول سيبويه وقد شنع ابن
هشام على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه لا
يجهل ما تقدم من تقدير مصادرها الا ترى انهم يقولون في نحو
يعجبني ان زيدا اخوك تقديره يعجبني كون زيد اخاك
والاصح دلالة افعال هذا الباب على الحدث والزمان
قال في التسهيل لا ليس انتهى قال الرضي فكان في نحو
كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)